٩ مخالفات في الجمارك وحجز ٥٤٠ كغ من التبغ المهرّب

إحباط تهريب عبر معبر وادي الصفصاف وتحويل المخالفين إلى النيابة العامة

بقلم: رنا عبد الكريم الطحّان

في عملية نوعية نفّذتها دورية مشتركة من الجمارك والشرطة الجمركية، تمكّن عناصر مركز جمرك وادي الصفصاف فجر يوم الثلاثاء ١٦ آذار الجاري من إحباط محاولة تهريب كمية كبيرة من التبغ المعسّل والسجائر المهرّبة عبر أحد المعابر الفرعية المحاذية للمركز الرئيسي. وقد أسفرت العملية عن توقيف تسعة أشخاص بينهم سائقان وثلاثة وسطاء، وحجز ٥٤٠ كيلوغراماً من التبغ و١٢ ألف علبة سجائر، إضافة إلى شاحنتين صغيرتين استُخدمتا في نقل البضاعة.

وبحسب ما أوضح العقيد المتقاعد سليم رشيد الدبّاغ، مدير عام الجمارك، فإن المعلومات الأولية وردت إلى غرفة العمليات في المركز قبل نحو ٤٨ ساعة من تنفيذ العملية، وتحدّثت عن تحرّكات مشبوهة لشاحنتين تحملان بضائع زراعية في طريق ترابي يربط قرية عين الحمراء بالطريق الدولي. وعلى الفور، شُكّلت لجنة تحقيق برئاسة الملازم أول في الجمارك هالة منصور الزعبي، التي وضعت خطة تقضي بنصب كمين متحرك على مسافة ٣ كلم من المعبر.

وقال العقيد الدبّاغ في مؤتمر صحفي عقده في قاعة المركز: «لم نكتفِ بالمراقبة من بعيد، بل تعقّبنا الشاحنتين منذ لحظة انطلاقهما، وكنا على تواصل دائم مع الدوريات الميدانية حتى لحظة التوقيف». وأضاف أن التحقيقات الأولية كشفت أن الشبكة كانت تعتمد على تجزئة الكميات المهرّبة وتوزيعها على عدة سيارات لتقليل احتمال الخسارة الكبيرة في حال كشف إحداها.

وأشار إلى أن المشتبه بهم الرئيسيين، وهم رجلان من أبناء المنطقة، كانا يديران شبكة تمتد إلى ما بعد الحدود، وأن التحقيقات ما زالت جارية لتحديد جميع المتورطين. وأكد أن المركز سيطلب من النيابة العامة في مدينة الزيتونة تمديد توقيف المشتبه بهم الرئيسيين ٤٨ ساعة إضافية، لأن الجرائم المنسوبة إليهم تصل عقوبتها القصوى إلى السجن سبع سنوات وغرامة تعادل ثلاثة أضعاف قيمة البضاعة المضبوطة.

من جهته، أوضح المحامي فادي نجيب الخطيب، الذي يمثل أحد الموقوفين، أن موكله «لا يعرف طبيعة الحمولة بدقة، وأن دوره اقتصر على قيادة الشاحنة بناءً على طلب شخص آخر». غير أن العقيد الدبّاغ شدّد على أن «الجهل بالقانون لا يُعفي من المسؤولية، خصوصاً عندما يكون الربح المادي السريع هو الدافع الواضح وراء المخالفة».

وتأتي هذه العملية ضمن خطة أوسع أطلقتها الجمارك في مطلع العام لمكافحة التهريب عبر المعابر الفرعية، حيث سُجّلت خلال الأشهر الثلاثة الماضية زيادة ملحوظة في محاولات إدخال البضائع من دون المرور بالمعابر الرسمية. وقد أسفرت هذه الخطة عن ضبط ما يقارب ١٫٨ طن من التبغ والسجائر خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بزيادة تقارب ٣٦ في المئة.

وأكد العقيد الدبّاغ أن المركز سيعتمد على التعاون مع المخاتير وشيوخ العشائر في المناطق الحدودية، لما لهم من دور في الإبلاغ عن التحرّكات المشبوهة، مشيراً إلى أن «المواطن الشريف هو شريك أساسي في حماية الاقتصاد الوطني». وأعلن عن تخصيص رقم هاتف ساخن للإبلاغ السري، يُتعهّد بالحفاظ على سرية المتصلين.

وفي ختام المؤتمر، وُزّعت على الصحفيين عيّنات من المضبوطات، بينها أكياس من التبغ المعسّل وعلب سجائر مختلفة المنشأ، في حين أُحيلت الشاحنتان والبضاعة إلى المستودع الجمركي في مدينة الزيتونة تمهيداً لتقييمها وتحديد الرسوم والغرامات المترتبة عليها. ومن المقرر أن تُعقد جلسة المحاكمة الأولى في القضية يوم ٢٢ نيسان المقبل.

مجلس بلدية الزيتونة يقر موازنة ٢٠٢١ بعجز محدود

صوّت المجلس البلدي لمدينة الزيتونة في جلسته العادية التي عقدها مساء الثلاثاء ٢٣ آذار على مشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢١، بعد مناقشة استمرت ثلاث ساعات. وأيّد المشروع ١٤ عضواً من أصل ١٩، فيما امتنع خمسة أعضاء عن التصويت. وتبلغ قيمة الموازنة المقرة ٤٢ مليون دينار، بعجز مقدر بـ ٣ ملايين دينار يُغطى من فائض السنوات السابقة.

وقال رئيس البلدية المهندس عادل منصور الشامي في كلمته إن الموازنة «حافظت على الخدمات الأساسية دون فرض أعباء جديدة على المواطنين». وأشار إلى أن المجلس خفض بند النفقات الإدارية بنسبة ١٢ في المئة، وأعاد توجيه المبالغ نحو مشاريع الصرف الصحي وتعبيد الطرق الداخلية.

وأوضح عضو اللجنة المالية السيد رامي فهد العبيدي أن اللجنة درست كل بند على حدة، وأن التعديلات التي أُدخلت على المشروع الأولي بلغت ٢٫٥ مليون دينار. وأضاف أن العجز المقدر «لا يشكل خطراً ما دامت الإيرادات المحلية تسير وفق الخطة المرسومة».

في المقابل، انتقد العضو سليم الحداد الزعبي الموازنة، معتبراً أن مخصصات الثقافة والرياضة «لا تعكس حجم النشاط الذي تشهده المدينة». وطالب بتخصيص مبلغ لا يقل عن ٥٠٠ ألف دينار لإنشاء ملعب بلدي جديد. وردّ الرئيس الشامي بأن المشروع مدرج في الخطة الثلاثية، وأن تنفيذه مرهون بتوفر التمويل.

وتتضمن الموازنة زيادة رسوم النفايات الصلبة بنسبة ١٠ في المئة، وهي الزيادة الأولى منذ عام ٢٠١٤، مع إعفاء الأسر المسجلة في برنامج الضمان الاجتماعي. كما رُفعت رسوم رخص البناء التجارية بنسبة ٥ في المئة، فيما بقيت رسوم البناء السكني على حالها. وأكد الرئيس أن الزيادة «رمزية ولا تؤثر على كلفة السكن».

وتشمل الموازنة تخصيص ٣ ملايين دينار لتوسعة شبكة الصرف الصحي في حي المنارة وشارع البساتين، و١٫٨ مليون دينار لإنارة الطريق الدائري، و٩٠٠ ألف دينار لتشجير الشوارع الرئيسية. وتنص المادة ١٤ من قرار الموازنة على إلزام البلدية بنشر تقرير ربع سنوي عن سير تنفيذ المشاريع على موقعها الإلكتروني.

وقال رئيس البلدية المهندس عادل منصور الشامي في كلمته إن الموازنة «حافظت على الخدمات الأساسية دون فرض أعباء جديدة على المواطنين». وأشار إلى أن المجلس خفض بند النفقات الإدارية بنسبة ١٢ في المئة، وأعاد توجيه المبالغ نحو مشاريع الصرف الصحي وتعبيد الطرق الداخلية.

وأوضح عضو اللجنة المالية السيد رامي فهد العبيدي أن اللجنة درست كل بند على حدة، وأن التعديلات التي أُدخلت على المشروع الأولي بلغت ٢٫٥ مليون دينار. وأضاف أن العجز المقدر «لا يشكل خطراً ما دامت الإيرادات المحلية تسير وفق الخطة المرسومة».

في المقابل، انتقد العضو سليم الحداد الزعبي الموازنة، معتبراً أن مخصصات الثقافة والرياضة «لا تعكس حجم النشاط الذي تشهده المدينة». وطالب بتخصيص مبلغ لا يقل عن ٥٠٠ ألف دينار لإنشاء ملعب بلدي جديد. وردّ الرئيس الشامي بأن المشروع مدرج في الخطة الثلاثية، وأن تنفيذه مرهون بتوفر التمويل.

وتتضمن الموازنة زيادة رسوم النفايات الصلبة بنسبة ١٠ في المئة، وهي الزيادة الأولى منذ عام ٢٠١٤، مع إعفاء الأسر المسجلة في برنامج الضمان الاجتماعي. كما رُفعت رسوم رخص البناء التجارية بنسبة ٥ في المئة، فيما بقيت رسوم البناء السكني على حالها. وأكد الرئيس أن الزيادة «رمزية ولا تؤثر على كلفة السكن».

وتشمل الموازنة تخصيص ٣ ملايين دينار لتوسعة شبكة الصرف الصحي في حي المنارة وشارع البساتين، و١٫٨ مليون دينار لإنارة الطريق الدائري، و٩٠٠ ألف دينار لتشجير الشوارع الرئيسية. وتنص المادة ١٤ من قرار الموازنة على إلزام البلدية بنشر تقرير ربع سنوي عن سير تنفيذ المشاريع على موقعها الإلكتروني.

مجلس بلدية الزيتونة يقر موازنة ٢٠٢١ بعجز محدود

صوّت المجلس البلدي لمدينة الزيتونة في جلسته العادية التي عقدها مساء الثلاثاء ٢٣ آذار على مشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢١، بعد مناقشة استمرت ثلاث ساعات. وأيّد المشروع ١٤ عضواً من أصل ١٩، فيما امتنع خمسة أعضاء عن التصويت. وتبلغ قيمة الموازنة المقرة ٤٢ مليون دينار، بعجز مقدر بـ ٣ ملايين دينار يُغطى من فائض السنوات السابقة